المثقف الجزائري و مسألة الهوية السياسية في جزائر الألفية الثالثة

أ. حسين بن شارف - جامعة وهران2

أ- د. زين الدين زمور - جامعة وهران 2

ملخص:

نعتقد أنتجت إعادة هيكلة العمران الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي لجزائر الألفية الثالثة من سنة 2000 إلى اليوم سنة 2016 من خلال التعديلات على القوانين و التشريعات و المشاريع التصنيعية و آليات المنظومات التربوية و التعليمية و مؤسسات الانتماء المهني و المعيش الاقتصادي، ما نسميه قطيعة في الرابط الاجتماسياسي بين السلطات السياسية و العسكرية و جماعات الضغط الاقتصادية و الدينية الشائعة و المواطن الجزائري الشائع، الذي لا يعزف عن الحياة السياسية – كما أفادتنا به جملة من الأبحاث الجزائرية و الأجنبية – لأنه أساسا محورها، و إنما ينتج بنفسه جملة من الآليات و الاستراتيجيات الفردية و ضمن جماعات هو يحددها بنفسه، و يضع قواعد لعبته السياسية انطلاقا من حنكته المهنية المكتسبة من خلال تمثلاته و ممارساته لمحيط عمله، الذي يمثل له مجسما مصغرا للممارسات السياسية ضمن جسد مهني منظم.

الكلمات المفتاحية: المثقف النوعي، الأنتلجنتسيا، الهوية السياسية و المهنية.

Abstract:

We assume that, the societal, political and economic redevelopment of Algeria of the third millennium of the period in between 2000 to 2016, through changes in laws, the constitution, industrialization and national education institutions , university and technical education, professional affiliations firms, and economic life, products a rupture in the sociopolitical link between the political, military groups of controlling, economic groups of pressures and religious, and simple citizen, who don't refrain from politics - as proved by the Algerian and foreign researches - because he is the axis, but; he produces himself a set of mechanisms and individual strategies within a social reference groups sets chosen by

himself, and establishes the rules of his own political game, from his professional skills acquired by his representations and practices in the work environment, which represents a small cube of political practices in an organized corporation.

Keywords: The Specific Intellectual, Intelligentsia, Political and Professional Identity.

المقدمة:

نتناول في هذا المقال، مسائل البناء المؤسسي للسلطات التشريعية و القضائية و التنفيذية و جمعنة الفعل الانتخابي، و البناء المؤسسي للعمل الجمعوي و النقابي و التنظيمات الطلابية في الجزائر، و البناء المؤسسي للإعلام و التعبئة الثقافية و العزوف عنها[1].

نفترض أن عملية التحول الديمقراطي في جزائر الألفية الثالثة مبنية على فكرة إعادة هيكلة الدولة، التي تقوم على مبدأين هما: إعادة الموازنة في الصلاحيات التنفيذية و الحقوق و الواجبات بين النظام السياسي الجزائري الحاكم حاليا و بين المجتمع، من جهة، و العمل على حل الأزمة الاقتصادية بإعادة النظر في السياسات التنموية و إعادة هيكلة الأجساد المهنية و الرفاه الاقتصادي و الصحي للجزائريين علميا، من جهة أخرى.

أفادتنا الدراسات السابقة حول تطور النخب السياسية المثقفة في الجزائر؛ بعجزها عن بلورة تصور سوسيولوجي موحد؛ لأبعاد الهوية الوطنية السياسية و المهنية و الثقافية و الاقتصادية و حتى الفنية و الجمالية[2]؛ فضلا عن عدم قدرتها على تقريب مواقفها اتجاه القضايا الجهوية الداخلية و القومية العربية و الدولية؛ (حاليا ما يسميه المشارقة و وسائل الإعلام الغربية؛ بموضة الربيع العربي و مؤخرا بالربيع الأوروبي و الأمريكي)[3] ، و الذي يرجعه الكثير من علماء الاجتماع السياسي و الجيوبوليتيك؛ أمثال: محمد حربي[4] Harbi Mohamed و عدي الهواري[5] Lahouari Addi، و محمد أركون[6] Arkoun Mohamed[7] و جانين فارداس لورو[8] Jeannine Verdès – Leroux[9]؛ إلى نجاح السلطة السياسية الحاكمة في الفترة ما بين؛ أحداث أكتوبر 1988 إلى يومنا هذا؛ في إستمالة و تجنيد معظم هذه النخبة الحديثة؛ باختلاف انتماءاتهم الإجتماعية و المهنية و إيديولوجياتهم؛ عبر ما تمّ تسميته ب: " الأسلمة المقصودة "؛ بهدف: « إضفاء الشرعية السياسية – الثورية – على السلطة » – تماما كما وصفها "محمد أركون" – « كعقيدة في تمثلات و ممارسات المجتمع الجزائري؛ بشقيه المثقفين (رأسماليات

سياسية ثقافية مركزية) و العامة من الناس غير المثقفين (رأسماليات سياسية ثقافية محيطة)[10] – من منظور سمير أمين[11] [12]Samir Amine.

نعتقد من خلال المعطيات الميدانية للموضوع، أن الخطاب الفكري حول التاريخ السياسي و الاقتصادي و الهوية الوطنية و الدينية و العنف المجتمعي و السياسي لجزائر الألفية الثالثة، لم يفصل إلى يومنا هذا بين الهوية و العنف، ذلك أن: الهوية في الدول الإسلامية الشمولية و خصوصا الجزائر، مرتبطة بالمقدس، بمعنى اعتماد المقدس و النسب لتبرير مشروعية الحكم و الممارسات المجتمعية[13].

نعتقد في هذا الصدد، لم تعد العشيرة و العائلة و غيرهما من مؤسسات التنشئة الاجتماعية مشربا و وعاء حاوي للحركات الاحتجاجية و إن كانت أساسا مشروعة و لها أحقية[14].

نعتقد تعتبر دراسة مظاهر المشاركة السياسية و العزوف عنها عند النخب الشائعة الصناعية و الليبرالية و العسكرية لمجتمع بحثنا، معبرة عن مظاهر العمران البشري للدولة الجزائرية الحديثة، باعتبارهم مصدر التجديد و التغيير الدائم و المستمر في المجتمع[15].

لقد كان الأساس الفكري لهذه المقال، هو الرّبط المنطقي المحدّد بين النخب الشائعة الصناعية و الليبرالية و العسكرية لمجتمع بحثنا، و السياق الأسري و التعليمي و الاجتماعي و الاقتصادي و التاريخي و السياسي للمجتمع ككلّ، ذلك هم يشاركون بالضّرورة كفاعلين سياسيين مباشرين أساسا في رسم العقيدة السياسية و الأمنية و الاقتصادية و التربوية و الدينية و الثقافية للدولة[16].

1) البناء النظري للهوية السياسية:

إنّ الهوية السياسية ارتبطت في ظهورها و بلورتها بالمجتمع الصناعي و الأخلاق البروتستانتينية; بمعنى أنّها: ارتبطت بالرّأسمال و سيولة الاتصال بين الأفراد و من تمّ تكوين الرأسمال بناء على إنتاج العلاقات بين الأفراد و وسائل الإنتاج; هنا يشير "ارنست جلنر Ernest Gellner" إلى أنّ الهوية السياسية ارتبطت حاليا بتوزيع الثروات عبر العالم و غياب هذه الأخيرة (توزيع الثروات) يعني بالضرورة غياب القومية مباشرة و نهائيا[17].

هذا الطرح، يقارب " سمير أمين Samir Amine" في تفسيره للرأسمالية المعاصرة و الّتي تحدث اليوم خللا في ميزان القوى السياسية العالمية; بمعنى أنّ: هناك هويات مركزية تمثّلها أوروبا و أمريكا و روسيا الحالية في

مقابل هويات محيطة أو طفيليّة تمثّلها دول آسيا و إفريقيا و أمريكا الجنوبية باعتبارها تابعة اقتصاديا و سياسيا من جهة, و باعتبار احتوائها على أكبر نسبة تخلّف في العالم من جهة أخرى; و هنا نشير إلى أنّ: عدم وجود إنتاج علمي يعني: عدم وجود ثقافة وطنية ; و يؤدّي هذا الفهم إلى عدم وجود قومية فلا دولة و هنا تحوم النّظريات الّتي ترى بعدم وجود مجتمعات بل إلى وجود شعوب متخلّفة تحكمها شبه رأسمالية[18].

نقول بدورنا أنّ: الهوية السياسية يمكنها أن تدوم و ترتقي إلى نمط تجريدي أعلى من الفهم و الوعي بالوجود في العالم الشمالي و الغربي و تموت في العالم الجنوبي و الشرقي، لانعدام منتوج ثقافي – اقتصادي – تربوي – سياسي في هذه المجتمعات أو الشعوب إن صحّ التّعبير[19].

الهوية السياسية تعنى بالدولة و هي مرتبطة بمجتمع سياسي منظّم يعتمد على الكتابة; و هنا يشير "جلنر" إلى أنّ التعليم يقوم بمعالجة و حماية الفضاء الثقافي اللّغوي, و هنا نخلص إلى أنّ الدولة تقوم بحماية و عناية و دعم نظامها التربوي و الثقافي باعتباره يعدّ أجيالا واعية ومثقفة – منها : رجالات الدولة مستقبلا[20].

نعتقد قامت ميكانيزمات المرحلة الصناعية عبر مراحل متتابعة و في ظروف مختلفة، فهوية المجتمع الصناعي هي امتداد لهوية المجتمع الزراعي، غير أنّها: شهدت عملية تجانس الثقافات و اللّغات و الأعراق و الديانات و العادات و التقاليد و غيرها ...من فكر و حضارات البشرية داخل المجتمع الأوروبي, و هذه العوامل هي وحدها من أنتج فكرة القومية[21].

غير أنّ "جلنر" يضيف إلى ما سبق; عملية التعليم الّتي أفرزتها الأخلاق البروتستانتينية في أوروبا و الّتي أشار إليها "ماكس فيبر" في كتابه:« الأخلاق البروتستانتينية و الرّوح الرأسمالية » ; حيث أنّ انتشار التعليم و ظهور اللّغة الوطنية المعبّرة عن ثقافة الوطن – مثلا: العلم الفرنسي يشير إلى: مساواة – حريّة – أخوّة، هي ما أنتج الهوية السياسية الفرنسية ;أي: أنّ التعليم كان سببا فاعلا في إنتاج السياسي و الرّفع من مستوى الاقتصاد و خلق سلطة سياسية مركزية[22].

بالتّالي، خلق أدوار اجتماعية جديدة و تقسيم للعمل الاجتماعي جديد, و هنا نكون قد ألغينا الحدود السياسية و الجغرافية للدولة عندما جعلنا اللّغة الوطنية لغة عالمية, فاليوم نجد أنّ اللّغة الفرنسية كلغة عالمية تحتلّ الصّدارة ثم تليها اللّغة الانجليزية ثم غيرها من اللّغات العالمية و هذا راجع بالضرورة إلى المنتوج الثقافي للدولة , بعكس دول إفريقيا و آسيا الّتي هي شبه رأسمالية أو

محيطة حسب فكر "سمير أمين"، و بالتّالي، هي شبه وطنية بالنسبة إلى استقلالها حديثا, و لا يمكن نعتها بالدولة لأنّها: خالية من مركزية السلطة السياسية و تقسيم العمل الاجتماعي و الأدوار الاجتماعية[23].

يعرّف "إرنست جلنر" الهوية السياسية من خلال مفهومين أساسيين هما: الدولة و الوطن , و يعتبر أنّ القومية هي بالأساس; مبدأ سياسي يقرّ بأنّ: الوحدة السياسية و الوحدة الوطنية يجب أن يكونا ملائمين لبعضهما البعض, و من خلال وظيفة هذا المبدأ فقط يمكن تعريف الهوية السياسية على أنّها:{... إحساس أو شعور بالانتماء، من مقوّماتها الإحساس بالوطنية و من مفاهيمها: الغضب، العنف، الرّضى، الانتماء، الهويّة، الدّفاع عن الدّين ...}[24].

غير أنّ مفهوم الهوية السياسية يتعدّى حدود الدولة إلى الدول; فينتج لنا هوية الدولة الوطنية, فالهوية السياسية تحتوي على ثقافات شعوب متعدّدة و متجانسة و مختلفة في نفس الوقت من حيث تعدّد الأعراق و الأجناس و الديانات و اللّغات و الهويّات الذاتية و الأخلاق و غيرها تنتج لنا في مجموعها هويّة وطنية واحدة و متجانسة و هو ما استطاعت تحقيقه ألمانيا من خلال القومية الألمانية, و فرنسا من خلال القومية الفرنسية و حتّى أمريكا , و هو في نفس الوقت ما فشلت الدول العربية الإسلامية في تحقيقه; ذلك أنّ: ثقافاتها غير متجانسة, بالإضافة إلى اختلاف النزعات الدينية بين المذاهب الإسلامية (الصوفية – السنّة – الشيعة - ...)[25].

كما نجد أنّ الشعوب العربية الإسلامية تتنافر من بعضها البعض عادة لأسباب سياسية وإستراتيجية, و بالتالي, فشلوا في توحيد لغاتهم و اقتصادهم و علومهم و سياساتهم و ربّما الانتقال من الدولة الإسلامية إلى الإمبراطورية العربية الإسلامية, أمّا القومية فشهدها العرب المسلمون و دول أوروبا الشرقية من خلال الحركات الوطنية الّتي كانت تنادي باستقلال دولها و شعوبها مثل: نجم شمال إفريقيا الجزائري، و الّتي غابت بعد اقتناء هذا الاستقلال وعادت الذاتية و التّمسّك بكرسي السلطة و ملازمته و رفض تركه مهما كانت الأسباب وبالتالي نعتناها بالدول الأبدية[26].

بالتالي، هي دول شبه قومية, أو بالأحرى هي دول نجحت فيها الدولة – أمّة و فشلت فيها الدولة الوطنية; ذلك أنّها: لا تزال تعهد الفكر الزراعي حيث السلطة هي في يد طبقة حاكمة معيّنة (قلّة) تنفرد بالحكم لنفسها و تقصي باقي الأفراد (الأغلبية) عن مركز السيطرة[27].

هو ما سمّاه "سمير أمين" ب: المركز و المحيط ((في تحليله التاريخي للرأسمالية بين دول الشمال و دول الجنوب))، أمّا القوميات الأوروبية; فقد نجحت في الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي; حيث: شملت هويتهم السياسية الثورة الصناعية و التّطوّر التكنولوجي و تجانس الأعراق و الثقافات و اللّغات و الديانات و انتشار مبادئ حقوق الإنسان و عالميّتها, علما أنّ هذا النجاح كان قائما أو منبثقا من خلال الديانة البروتستانتينية، أمّا في الدول العربية الإسلامية فقد ارتبط نجاحها بظهور شبه قومية ناتجة عن استقلال هذه الشعوب[28].

2) البناء النظري لسوسيولوجية المثقفين:

استعار عالم الاجتماع الإيطالي باريتو Pareto مفهوم النخبة Elite من علم الاقتصاد، ليطبقه ضمن البحوث الاجتماعية، حيث لا يتأسس المجتمع على سيطرة الحياة المادية و علاقاتها، كما لا تتأسس القوة فيه على سيطرة الطبقة الاقتصادية الحاكمة التي أطلق عليها ماركس الطبقة البرجوازية، بل على أسس مختلفة للتكوينات الاجتماعية المنوطة بعمليات التصنع و التحضر[29].

من منظور باريتو و موسكا و ميشلز يشير هذا المفهوم إلى هؤلاء الفاعلين الاجتماعيين الذين يمتلكون جزءا من مقاليد القوة و التحكم و الثروة بفضل خصائصهم الشخصية[30].

أعمال ماكس فيبر حول مفهومي القوة و السلطة، دعاه إلى تحديث صياغات مفهوم النخبة السياسية، حيث تتشابك مصالح و علاقات الفاعلين الاجتماعيين داخل و بين تنظيمات مختلفة أنثربولوجيا[31].

أيضا، في مقاله الشهير بعنوان: "السياسة كمهنة" " Politics as Vocation "، إمكانية تحول العمل السياسي إلى مهنة، تنظمها المهارة و الحذق و القدرة على الإدارة و الممارسة الديمقراطية[32].

أوضح روبرت دال Robert Dahl مفهوم Elitism، حيث افترض أن القوة توزع في المجتمع توزيعاً صفرياً أين تمتلك جماعة واحدة كل القوة و تحرم منها بقية الجماعات، التي يمكنها بدورها تشكيل نخب متعددة Plural Elites بدلاً من "نخبة القوة" أو "النخبة الحاكمة"، كما اتضح ذلك، في دراسة سوزان كيلر Killer المنشورة عام 1963 و التي افترضت فيها وجود نخب إستراتيجية Strategic Elites، تعمل في تنظيمات مختلفة، دون أن تصل بالضرورة إلى سدة الحكم[33].

3) البناء المؤسسي للسلطات التشريعية و القضائية و التنفيذية و جمعنة الفعل الانتخابي:

3-1) جدول يوضح ارتباط التمثلات حول النظام التشريعي و القضائي و التنفيذي في الجزائر:

que pensez-vous de la rationnalité des autorités législative, judiciaire et excécutive en Algérie?	élites industrielles	élites libérales	élites militaires	Total%
Restreindre les libertés publiques et privées	500	500	500	1500
	33,3%	33,3%	33,3%	100,0%
Grand total %	500	500	500	1500
	33,3%	33,3%	33,3%	100,0%

تجمع النخب الصناعية و الليبرالية و العسكرية لمجتمع البحث بنسبة 100% على أن النظام التشريعي و القضائي و التنفيذي في جزائر الألفية الثالثة يعمل على تقييد الحريات العامة و الخاصة، يفسرون ذلك، بأنه رغم تأكيد بنود الدستور الجزائري على الحريات العامة و ضمان حقوق الأفراد، هناك تقييد لحريات التعبير، و مثل ذلك في مهنة الصحفي – حسب إفادات المبحوث رقم: 23 ضمن المقابلات الموجهة – حيث نلمس تضييق على نقل المطالب الاجتماعية و تبيانها للرأي العام، فالإصدارات الصحفية و الإعلامية كلها تمر عبر الأمانات العامة لوزارتي الداخلية و العدل قبل إقرارها، هذه المؤسسات الدستورية بيدها مقاليد السيطرة و الرقابة على العمران البشري الجزائري، ذمتها المالية و صلاحياتها تخضع لاتجاهات مشارب نظام الحكم في الجزائر، كما نعتقد أن المواطن الجزائري الشائع فاقد المعرفة بحقوقه و واجباته، فضلا أنه يهتم فقط بالإصلاحات الاقتصادية[34].

3-2) جدول يوضح ارتباط التمثلات حول علاقة المواطن الجزائري بالسلطات الدستورية الثلاثة في الجزائر:

comment évaluez-vous le lien social entre le citoyen majoritaire et les autorités constitutionnelles en Algérie?	élites industrielles	élites libérales	élites militaires	Total%
aucune confiance dans les discours et les réalisations	500	500	500	1500
	33,3%	33,3%	33,3%	100,0%
Grand total %	500	500	500	1500
	33,3%	33,3%	33,3%	100,0%

تجمع النخب الصناعية و الليبرالية و العسكرية لمجتمع البحث بنسبة 100% على أن الرابط الاجتماعي بين المواطن الجزائري الشائع و السلطات الدستورية الثلاثة في جزائر الألفية الثالثة مؤسس على فقدان الثقة في التصريحات و الانجازات، يفسرون ذلك[35]، بغياب الوعي و الإيمان بفكرة سيادة القانون على المصالح الشخصية لدى إطارات الدولة الساميين بمختلف الأسلاك الخاصة، عدم استقلالية القضاء، التدخل المباشر لحزب جبهة التحرير الوطني FLN على السير العادي و الحر لجميع مؤسسات الدولة بما فيها القطاع العسكري و المؤسسات الدستورية، و التوجهات الفكرية الإيديولوجية لباقي الأحزاب السياسية و الجمعيات الحكومية و غير الحكومية و التنظيمات المهنية و الطلابية، غياب المسائلة المالية و المادية للأحزاب السياسية و إطارات الدولة الساميين ضمن مختلف الأسلاك الخاصة لأجهزة الدولة، المواطن الشائع فاقد للحريات الفردية في الإبداع الفكري و الاختراع مما يدفع به إلى الهجرة الشرعية و غير الشرعية أو إنتاج فعل عقلاني عنفوي، التدخل المستمر للحكومات الأجنبية في مظاهر الحياة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية للجزائر المستقلة، سوء التخطيط للسياسات العمومية و الخاصة للشغل و سوء توزيع الدخل القومي المبنية على الانتماءات الجهوية، تدخل المؤسسات الدستورية و السياسية و الاقتصادية و العسكرية في آليات عمل مؤسسات المجتمع المدني، خصوصا، الأسرة و مختلف الأجساد المهنية و المنظومات التربوية و التعليمية و البحثية و الدينية و الثقافية و الإعلامية ؛ ذلك أنّ: النّظام التربوي و البيداغوجي الجزائري لا يقوم على قراءة للثقافة الشعبويّة للجزائريين، أي: في قراءة للرّابط الثقافي و الرّابط الدّيني و الرّابط الاجتماعي ؛ الأمر الّذي أفرز إحباط اجتماعي ، ثقافي ، اقتصادي ، فسياسي، و حيث؛ يصل هذا الإحباط إلى بنية جديدة هي عنف المجتمع و الذي يتجلّى كلّما كانت شرعيّة الدولة غير معترف بها.

3-3) جدول يوضح ارتباط التمثلات حول النظام الانتخابي و سير الانتخابات في الجزائر:

comment évaluez-vous le système électoral en Algérie?	élites industrielles	élites libérales	élites militaires	Total%
aucune confiance dans l'appareil électorale	500	500	500	1500
	33,3%	33,3%	33,3%	100,0%
Grand total %	500	500	500	1500
	33,3%	33,3%	33,3%	100,0%

تجمع النخب الصناعية و الليبرالية و العسكرية لمجتمع البحث بنسبة 100% بفقدان المواطن الجزائري الشائع للثقة في المنظومة الانتخابية، يفسرون ذلك، بأن معظم الإطارات المؤطرة للأحزاب السياسية شيخة، لا تزال مستمسكة بالشرعية الثورية، و الذين ينقطعون عن إخطار المواطن الشائع بأنشطتهم الحزبية و ممارساتهم السياسية مباشرة بعد انتهاء العمليات الانتخابية، الى جانب عدم انتاج خطاباتها الفكرية السياسية، كما أنهم يرون؛ محدودية الاهتمام بالشأن السياسي لدى المواطن الشائع على مستوى الاستهلاك من حيث؛ استطلاع الواقع المحلي للسياسي في الجزائر من حيث؛ عدم الانتماء إلى حزب سياسي أو أحد الأجساد الجمعوية في الجزائر، و أنَّ: اهتمامهم بالشأن السياسي يبقى في حدود تحقيق الاستراتيجيات و المصالح الخاصة، لا يوجد إعادة إنتاج للوجه السياسي المتمثل في جمهور الحكّام و قادة الأحزاب السياسية، محدودية عمياء للفعل السياسي في الجزائر؛ لخلوه من مفهوم الاحترافية الذي عوضته الشعبوية السياسية في إدارة شؤون الرعية[36].

يؤكد على هذا الطرح – ما جاء في افادات المبحوث رقم: 264 ضمن المقابلات الموجهة – (... السلطة عمية و الشعب عمى كثر منها ...)؛ أما تأويل الباحث فهو: (أنَّ القرارات المتخذة في الأفق السلطوي؛ تسير عكس انتظارات الشعب الجزائري، و ترسم ملامح ديمقراطية عمياء).

هذه الإفادات تتفق مع بعض الحقائق التي توصلت إليها بعض الدراسات السابقة؛ التي تناولت بالبحث الخصائص الثقافية و السياسية للإطارات في الجزائر؛ و التي من بينها الدراسة التي قام بها الباحث: (ميراني حسان Mirani Hassan)؛ و الموسومة: (الإطارات في الجزائر: الامتيازات أو

الغربلة)؛ و التي توصلت إلى؛ غياب الاحترافية السياسية و الدبلوماسية لإدارة الرَّعية في الجزائر، و التي تفسر الاغتراب عن المشاركة السياسية و الجمعوية خصوصا عند الإطارات المتوسطة الصناعية.

4) البناء المؤسسي للعمل الجمعوي و النقابي و التنظيمات الطلابية في الجزائر:

4-1) جدول يوضح ارتباط التمثلات حول العمل الجمعوي في الجزائر:

comment évaluez-vous le mouvement associatif en Algérie?	élites industrielles	élites libérales	élites militaires	Total%
il représente l'une des figures de l'opposition politique	34	47	27	108
	2,3%	3,1%	1,8%	7,2%
c'est l'un des mécanismes de maintien de l'alliance du pouvoir actif en Algérie	466	453	473	1392
	31,1%	30,2%	31,5%	92,8%
Grand total %	500	500	500	1500
	33,3%	33,3%	33,3%	100,0%

تجمع النخب الصناعية و الليبرالية و العسكرية لمجتمع البحث بنسبة 92,80% بأن العمل الجمعوي في جزائر الألفية الثالثة، هو أحد آليات نفوذ مشارب أنظمة الحكم في الجزائر، مؤشرها الوحيد هو؛ المأسسة بمعنى؛ القوانين الدستورية و الأحكام التشريعية، و تنقصه الشخصنة بمعنى؛ فاقد لمعالم شخصية واضحة، الجمعيات في الجزائر ليست لها برامج موضوعية محدَّدة وفق رزنامة عمل مسطرة؛ يتمُّ عرضها على الرأي العام المحلي، تعكس صفة الحداثة التي تتمتع بها الجزائر، لها صفة الهواية لا الاحترافية ؛كونها من المفترض دستوريا و تنظيميا تحمل مشروعا مجتمعيا مثلها مثل: الأحزاب السياسية، و تعبرَّ عن قبول أو رفض الرأي العام المجتمعي لاستراتيجيات الحكَّام في إدارة شؤون الدولة، و تبقى محدودة و غير ناجعة من حيث؛ الفعل الاجتماعي و السياسي، يكبح عملها النظام السياسي قيد الحكم[37].

يؤكد على هذا الطرح – ما جاء في افادات المبحوث رقم: 113 ضمن المقابلات الموجهة – (... العمل الجمعوي هذا مكانش منه عندنا في الجزاير؛ تعرف علاه، الوجه السياسي واحد و العقلية وحدة، يتسمى مكانش كيف ... أو هاذ الجمعيات مكانوش عندنا؛ ظهروا برك مين لحزاب ماولت

الدير والوا، أو ماولياش نفوطوا عليهم؛ جابونا هاذوا لاجوناس؛ دي ليسانسييه، يحكونا على الرياضة و دار العجزة و صحاب السيدا ... بصح نتا كباحث؛ في رأيك علاش مكانش جمعيات الدافع على الزيت و السكر و اللا على صحاب لاتريت مين يهدروا على الزيادة يصوطوهم ...). أماَّ تأويل الباحث فهو: (هناك اغتراب للظاهرة الجمعوية في الجزائر؛ يفسرها ظهور سلطتين في الجزائر؛ هما أصحاب المال و أصحاب السياسة؛ أدَّيا إلى فسخ أو بتر الرَّابط الاجتماعي المبني على العقد الاجتماعي بين الحكام و الرعية ...).

تتفق هذه التمثلات مع بعض الحقائق التي توصلت إليها بعض الدراسات السابقة؛ التي تناولت بالبحث؛ أشكال العمل الجمعوي في الجزائر؛ و التي من بينها الدراسة التي قام بها الباحث: (دراس عمر Omar Derras)، و الموسومة: (الحدث الجمعوي في ولاية وهران)؛ و التي توصلت إلى أنَّ: العمل الجمعوي في الجزائر مختنق و مسيس؛ بحيث: يسيسه كثرة القوانين التي كثيرا ما تتنافى مع بعضها.

2-4) جدول يوضح ارتباط التمثلات حول دور نقابات العمل في الدفاع عن المطالب العمالية:

comment évaluez-vous le role des mouvements syndicales dans la défense des revendications ouvrières?	élites industrielles	élites libérales	élites militaires	Total%
il défendent les revendications ouvrières	16	24	15	55
	1,1%	1,6%	1,0%	3,7%
c'est l'un des mécanismes de maintien de l'alliance du pouvoir actif en Algérie	484	476	485	1445
	32,3%	31,7%	32,3%	96,3%
Grand total %	500	500	500	1500
	33,3%	33,3%	33,3%	100,0%

يستند قانون ممارسة الحق و الفعل النقابي على القانون 14/90 الصادر بتاريخ 06 جوان 1990 من قانون العمل الجزائري، مفاده الدفاع عن المطالب العمالية داخل التنظيم المهني، و عن مطالبهم الاجتماعية و الاقتصادية داخل التنظيم السياسي للدولة، أي: بالتفاوض مع أطراف الثلاثية La Tripartite.[38]

من هنا، تجمع النخب الصناعية و الليبرالية و العسكرية لمجتمع البحث بنسبة 96,30% بأن التنظيمات العمالية في جزائر الألفية الثالثة، تمثل أحد آليات نفوذ مشارب أنظمة الحكم في الجزائر، يفسرون ذلك، بأنه في كثير من الأحيان يعمل المندوبين النقابيين للعمال على تحقيق مصالحهم الخاصة، من خلال التفاوض مع الادارة أو المندوبين النقابيين لأرباب العمل، لرسم السياسات العامة للتنظيم المؤسساتي المهني، و في حالة تضارب المصالح الاقتصادية للتنظيمات النقابية و المصالح السياسية للثلاثية، تلجأ هذه الأخيرة الى اضرابات مفتوحة – يستشهدون بالإضرابات التي مست قطاعات: الصحة العمومية و الوظيفة العمومية و التربية الوطنية التي مست بعض ولايات الجزائر منذ سنة 2011 الى سنة 2016 – كرد فعل لغياب الحوار الاجتماعي المؤسساتي، و الذي اعتبرته الحكومة التكنوقراطية مساسا بأمن و حركة قطاعات الدولة، مما أدى بشكل مباشر الى التدخل في سير عمل التنظيمات النقابية و أحيانا غلقها و شل حركتها و متابعة مندوبيها قضائيا[39].

3-4) جدول يوضح ارتباط التمثلات حول دور التنظيمات الطلابية في التنشئة الاجتماعية و السياسية و المهنية للطلاب:

comment évaluez-vous le role des mouvements estudiantins dans la socialisation sociopolitique et professionnelle des étudiants?	élites industrielles	élites libérales	élites militaires	Total%
il défendent la socialisation sociopolitique et professionnelle des étudiants algériens	14	19	9	42
	,9%	1,3%	,6%	2,8%
c'est l'un des mécanismes de maintien de l'alliance du pouvoir actif en Algérie	486	481	491	1458
	32,4%	32,1%	32,7%	97,2%
Grand total %	500	500	500	1500
	33,3%	33,3%	33,3%	100,0%

تجمع النخب الصناعية و الليبرالية و العسكرية لمجتمع البحث بنسبة 97,20% بأن التنظيمات الطلابية في جزائر الألفية الثالثة، تمثل أحد آليات نفوذ مشارب أنظمة الحكم في الجزائر، يفسرون ذلك، بأن إرادة الطالب ليست في صنع القرار السياسي داخل الجامعة؛ التي هي من اختصاص النّظام السياسي ، بل هناك إرادة في التمثيل الطلابي و إرادة في البحث عن

اعتراف المجتمع و خصوصا الاعتراف بنفسه ؛على أنّه: فاعل مجتمعي، يبلور محيط ثقافي من إنتاجه هو؛ كمثقف، حيث لا يهتمّ بالفكرة السياسية و الفكرة الدينية ، و لكن يهتمّ باللّعبة السياسية و اللّعبة الدينية ; و التي تنصّ على المصلحة و الكسب المادّي ، من جهة، و إيجاد مكانة مجتمعية ، لها صورة حسنة من جهة أخرى؛ و بحيث تكون المنظمات الطلابية داخل الجامعة عبارة عن جماعات مصلحة ; نجهل أعضائها و كيف ينتخبون ، مشروعها التوعوي، هرمها الإداري و المشاريع التي تحمل إلى الطلبة سنويا و خصوصا طبيعة الرابط السوسيو ثقافي بينها و بين الطلبة، غياب حضورها المادّي الملموس في مخيال الطلبة الّذين يطالبون بتمثيل أنفسهم بأنفسهم دون الحاجة إلى وجود جماعة تمثيلية لهم لا بسبب غياب الحوار بين الطلبة و المنظمات الطلابية أو الأساتذة و الادارة، بل لغياب الثقة و أساليب التّعبير اللّبقة في ظلّ حوار أكاديمي منظم[40].

5) البناء المؤسسي للإعلام و التعبئة الثقافية و العزوف عنها:

5-1) جدول يوضح ارتباط التمثلات حول المؤسسات الإعلامية و الاشهارية في الجزائر:

comment évaluez-vous les roles des institutions médiatiques en Algéries?	élites industrielles	élites libérales	élites militaires	Total%
il défendent la socialisation sociopolitique et professionnelle des citoyens majoritaires en Algérie	6	9	6	21
	,4%	,6%	,4%	1,4%
c'est l'un des mécanismes de maintien de l'alliance du pouvoir actif en Algérie	494	491	494	1479
	32,9%	32,7%	32,9%	98,6%
Grand total %	500	500	500	1500
	33,3%	33,3%	33,3%	100,0%

تجمع النخب الصناعية و الليبرالية و العسكرية لمجتمع البحث بنسبة 98,60% بأن المؤسسات الإعلامية و الاشهارية في جزائر الألفية الثالثة، تمثل أحد آليات نفوذ مشارب أنظمة الحكم في الجزائر، يفسرون ذلك، بأن التنشئة السياسية المباشرة المستقاة من العائلة و المجتمع و محيط العمل و من

المنظومات التربوية و التعليمية و البحثية و الدينية و الثقافية لم تعد قادرة على تفسير المشاركة السياسية للمواطن الشائع الجزائري، بحيث عوضتها المؤسسات الإعلامية و الاشهارية و مواقع التواصل الاجتماعي، كآليات لإنتاج ما قد نسميه "بالثقافة السياسية المعيارية"، التي تسمح بفهم المعيش الاجتماعي العام في الدولة و التكيف مع قوالبه، كما يرون بأن المؤسسات الإعلامية و الاشهارية كانت و لا تزال دائما مسيسة من طرف الحكومات التكنوقراطية الجزائرية، و خاضعة لرقابة المؤسسات الدستورية، باعتبارها ممارسات لضبط الرابط الاجتماعي بين المواطن الشائع و الممثلين السياسيين الشائعين، و حيث تسمو السيادة الوطنية و الأمن القومي للجزائريين التي تستلزم التفاوض المستمر مع دول المحيط على المطالب الاجتماعية – حسب إفادة المبحوث رقم: 53 ضمن حكاية الحياة[41].

5-2) جدول يوضح ارتباط التمثلات حول دور البرامج التلفزيونية و الإذاعية في التنشئة السياسية للمواطن الجزائري:

comment évaluez-vous le role de l'entreprise nationale de la télévision et de la radio dans la socialisation politique du citoyen majoritaire en Algérie?	élites industrielles	élites libérales	élites militaires	Total%
il défendent la socialisation sociopolitique et professionnelle des citoyens majoritaires en Algérie	30	41	23	94
	2,0%	2,7%	1,5%	6,3%
c'est l'un des mécanismes de maintien de l'alliance du pouvoir actif en Algérie	470	459	477	1406
	31,3%	30,6%	31,8%	93,7%
Grand total %	500	500	500	1500
	33,3%	33,3%	33,3%	100,0%

تجمع النخب الصناعية و الليبرالية و العسكرية لمجتمع البحث بنسبة 98,60% بأن البرامج التلفزيونية و الإذاعية في جزائر الألفية الثالثة، تمثل أحد آليات نفوذ مشارب أنظمة الحكم في الجزائر، يفسرون ذلك، بأن المؤسسات الوطنية و الخاصة للإذاعة و التلفزة كانت و لا تزال دائما مسيسة من طرف الحكومات التكنوقراطية الجزائرية، و خاضعة لرقابة المؤسسات الدستورية، باعتبارها ممارسات لضبط الرابط الاجتماعي بين المواطن الشائع و الممثلين السياسيين الشائعين، باعتبارها منظومات ثقافية تعمل على إعادة إنتاج القيم الاجتماعية و المعرفة المجتمعية بأسلوب

إعلامي، لتغيير تمثلات المواطن الشائع نحو اتجاهات الممثلين السياسيين الشائعين، من خلال ما قد نسميه بالتأثير الثقافي الإعلامي المحدود، الذي يعتمد على صقل المعرفة المجتمعية الشائعة بأفكار إيديولوجية مجردة، يتم تكييفها حسب مستوى فهم و وعي الفاعلين الاجتماعيين، ينتج عنها آليا ممارسات اجتماعية متشابهة أو متلازمة للممارسات السياسية التي يتم إنتاجها على مستويات عدة من هرم الدولة[42].

3-5) جدول يوضح ارتباط التمثلات حول دور وسائل الإعلام في الدفع بالعزوف عن المشاركة السياسية:

plusieurs courants de pensées affirment que les médias algériens poussent le citoyen majoritaire vers l'abstention de la participation politique?	élites industrielles	élites libérales	élites militaires	Total%
pour cette idée	500	500	500	1500
	33,3%	33,3%	33,3%	100,0%
Grand total %	500	500	500	1500
	33,3%	33,3%	33,3%	100,0%

تتفق النخب الصناعية و الليبرالية و العسكرية لمجتمع البحث بنسبة 98,60% بأن وسائل الإعلام في جزائر الألفية الثالثة تدفع بالمواطن الشائع إلى العزوف عن المشاركة السياسية، من حيث هي أحد آليات نفوذ مشارب أنظمة الحكم في الجزائر، التي تعمل على نقل الخطابات الإيديولوجية بأسلوب إعلامي، و يقومون بالمقارنة بين تقييد حرية الإعلام في دساتير الأحادية الحزبية و من ثمة في دساتير التعددية الاقتصادية و السياسية و الحزبية و حتى الثقافية، إلى مشارب سنة 2011، حيث يرجعون السبب في أن مشارب نظام الحكم كانوا يقيدون الحريات العامة من خلال تلبية المطالب الاجتماعية بناء على الريع البترولي و سياسات التخويف، و بعد الأزمة الاقتصادية المتمثلة في انسداد الاقتصاد الجزائري بسبب تغييب باقي الموارد و القطاعات الحياتية مثل: التعليم و الصحة و الحرف اليدوية و السياحة، و الأزمة السياسية المتمثلة في صراع الأحزاب السياسية و مسئولي المؤسسات الدستورية و أرباب الاقتصاد الخاص حول تقليد السلطة السياسية لمرحلة ما بعد الرئيس: "عبد العزيز بوتفليقة"، أو ما يسمى بمشروع الجمهورية الجزائرية الثانية، و بالنظر إلى السياق التاريخي للجزائر المستقلة، فإن المواطن الشائع لا يثق في المعلومات الإعلامية كونها مشبعة باتجاهات

إيديولوجية مغلوطة، و يثق فقط بما يستقيه من معطيات من محيطه العائلي أو المهني، ممن يعملون في الجماعات المحلية أو المؤسسات الأمنية باختلافها، أو بالتنظيمات النقابية و الحزبية و الجمعوية، المقربة لمشارب أنظمة الحكم في الجزائر[43].

- **الخاتمة:**

1) يتأسس بحثنا على ثلاثة أنواع من النخب (صناعية و ليبرالية و عسكرية) التي أسميناها بالشائعة من القطاع الوهراني.

2) نشير الى إهمالهم للثقافة السياسية بنسبة 1,50% و التي تنحصر في البرامج التلفزيونية الثقافية و الرياضية المحلية و الفرنسية فقط؛ مع أنه، يشار إليهم بالشريحة المثقفة المركزة فضلا عن مستوياتها التعليمية العالية و تجاربها المهنية الواسعة و موقعها كفاعل سياسي شائع موازي للنخبة السياسية في الدولة الجزائرية و المحيط الدولي، على غرار ميلها لاستهلاك التكنولوجيات الحديثة من تطبيقات و ألعاب الكترونية و أدوات عمل بنسبة 98,50%.

3) نشير الى محدودية اهتمامهم بالشأن السياسي على مستوى الاستهلاك من حيث؛ ضعف التردد على قراءة الصحف اليومية الوطنية؛ فهم يقتصرون على جريدتي الشروق و الخبر و Le Quotidien d'Oran و المجلات الرياضية عموما، بحيث: يتم استهلاكهما رقميا على شاشة الحاسوب في مكتب العمل أو في المنزل في أغلب الأحيان و البرامج التلفزيونية الثقافية الفرنسية على اختلاف مواضيعها؛ خصوصا الرياضية و السياسية في بعدها الخارجي، مع استطلاع الواقع المحلي للسياسي في الجزائر من حيث؛ واقع الإسكان و الشغل و تطور السلوك الإجرامي و أحوال الرياضة و ضعف الثقة في ممثلي الشعب، و لعلنا لا نتفاجأ بهذه النتائج إذا؛ وضعناها في السياق التاريخي العام للجزائر المستقلة، خصوصا في الفترة ما بين 1998 و 2016.

4) لا يؤمنون بإعادة إنتاج للوجه السياسي المتمثل في جمهور الحكام و قادة الأحزاب السياسية، و أن: مؤسسات انتمائهم المهني هي؛ الجسم المصغر للنظام السياسي في الجزائر مما يدفعهم الى التفكير في التقاعد المسبق و التأسيس لمشروع مهني بعد التقاعد.

5) ترتبط جميع تمثلاتهم و مواقفهم الحياتية بكيفية استعمال الدين (الإسلام) لفهم الواقع.

6) لمسنا غياب الثقافة النقابية و الجمعوية لدى مجتمع البحث؛ نعتقد قد تدل على نقص المعرفة بثقافة مؤسسات الانتماء المهني، كما قد تفسر باغتراب في الهوية المهنية و السياسية.

7) يجمعون بنسبة 78,08% على أن جزائر الألفية الثالثة تتبنى اقتصادا هجينا، يجمع بين آليات الانفتاح الاقتصادي الرأسمالي، كمظهر للتحول الديمقراطي، يؤثر على السياسات العمومية للشغل و السكن و البطالة و التعليم و في احتياجات المؤسسة العسكرية، من جهة، و آليات دعم الدولة للوضعية المعيشية لجميع الفئات السوسيو مهنية من خلال مفهوم الدولة الحامية l'Etat Providence، كمظهر للمقاليد الاشتراكية، بالإشارة إلى دعم القروض و الأسعار الاستهلاكية، من جهة أخرى.

8) يؤيدون بنسبة 28,50% فكرة منع أرباب الأعمال و المجمعات الصناعية في الجزائر من التدخل في السياسي، حتى يبقى مفهوم الدولة الحامية l'Etat Providence قائما، من خلال دعم الدولة للقروض الاستهلاكية و ديمومة مناصب العمل.

9) يعتقدون بأن توزيع المشاريع التنموية في الجزائر يتبع الانتماءات العشائرية و النسبية و مطالب جماعات ضغط أجنبية، بنسبة 100%، يفسرون ذلك، بارتفاع الكثافة السكانية و تمركزها في ولايات الشمال الغربي و الهضاب العليا الغربية، حيث تتركز معظم الاستثمارات الأجنبية و القطاع الوطني الاقتصادي العمومي و الخاص، لذا يرون بأن الهجرة السكانية مباشرة بعد الاستقلال و أثناء العشرية السوداء ارتبطت بأسباب أمنية و البحث عن رفاهية الحياة الاجتماعية الاقتصادية و التحصيل العلمي، أما الهجرة الداخلية الثانية اقترنت بتوطين النفوذ الاقتصادي و السياسي و الممارسات المهنية في العديد من ولايات الغرب الجزائري، من خلال انتاج علاقات القرابة و النسب، مما استدعى هجرة الكفاءات المحلية نحو الخارج و استيلاب السيادة الوطنية و تغييب الحريات العامة و الخاصة، كالحرية الفكرية و الابتكار، كما أن أهم شيء بالنسبة لهم أن الفترة ما بين سنوات 2000 و 2016 تم فيها تجنيد ما يسمى بالطبقة العمالية المتوسطة لممارسات هجينة.

10) يقبلون بنسبة 94,17% على أن تتصدر المرأة منصبا سياسيا أو قياديا أو في سلك القضاء (العدالة) و التعليم و الصحة، و توافق على خروج المرأة المتزوجة إلى العمل، و مواصلة المرأة المتزوجة دراسات جامعية لما بعد التدرج،ذلك أنه، يحتوي كل من قطاعات التعليم و الصحة و العدالة على النسبة الأكبر من النساء العاملات، خصوصا في المدن الساحلية و بعض ولايات الهضاب العليا و الجنوب الغربي، ما دامت القيم الاجتماعية بما فيها الوازع الديني تنظم العلاقات و الممارسات الاجتماعية و المهنية، لذلك نعتقد من الواجب ضرورة إعادة النظر في توفير فرص العمل المنتج كشرط لمساهمة المرأة فيه كشريك اقتصادي.

11) يجمعون باستناد الاقتصاد الجزائري على الريع البترولي أكثر من باقي الموارد الأخرى قد يهدد السيادة الوطنية للجزائريين على المدى المتوسط، و أن عزوف الرأسماليين الجزائريين و الأجانب عن الاستثمار في الجزائر سببه غياب الوعي المهني و السياسي و الجمعوي و الثقافة المهنية و السياسية و الجمعوية لدى كثير من الفئات السوسيو مهنية، كما أن التزايد السكاني، الأزمة الأمنية الحالية، التزايد المستمر في استعمال الآلات و ارتفاع الإنتاجية كمحددات سوسيولوجية أفضت مباشرة إلى خفض مدة العمل و تسريح العمال بعدة قطاعات اقتصادية، بنسبة 100%، يفسرون ذلك، باعتماد المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية على تضخيم حجم التوظيف السنوي بما يتعدى قدرة استيعاب هيكلها التنظيمي؛ كاستراتيجية فرضتها الحكومة لامتصاص البطالة الجامعية؛ و ذلك في حدود السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، و تقليص هالة العنف المجتمعي، كما هو الحال اليوم في بعض الدول العربية في إطار ما أسماه الغرب "بالربيع العربي".

الهوامش :

[1]تعريف الباحث: حسين بن شارف. مرجع سبق ذكره.

[2]تعريف الباحث: حسين بن شارف. مرجع سبق ذكره.

[3]تعريف الباحث: حسين بن شارف. مرجع سبق ذكره.

[4] HARBI Mohamed: « L'Algérie et son Destin: Croyons ou Citoyens », edition: Arcantère, Paris – France, (1992). 93 – 92.

[5] ADDI Lahouari: L'impasse du populisme, Alger, Enal, (1990). 131 – 132.

[6]محمد أركون: الفكر العربي، ترجمة الدكتور: عادل العوا، منشورات: دار عويدات، سلسلة زدني علما، (1979). 39 – 52.

[7]محمد أركون: من فيصل التفرقة إلى فصل المقال: أين هو الفكر الاسلامي المعاصر؟، ترجمة: هاشم صالح، منشورات: دار الساقي، بيروت – لبنان، (1993). 28 – 89.

[8] VERDES-LEROUX Jeannine : L'Algérie face à la France, Editions : ROBERT LAFFONT, Collection : Bouquins, Paris – France, (2009). 46 – 53.

[9] VERDES-LEROUX Jeannine : Le Travail Social, Editions : de Minuit, Collection : Le Sens commun, Paris – France, (1978). 81 – 134.

[10]سمير أمين: في نقد الخطاب العربي الراهن، دار العين للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة – مصر، (2009). 78 – 79.

[11]سمير أمين: ما بعد الرأسمالية المتهالكة، دار الفارابي، بيروت – لبنان، (2003). 81 – 86.

[12]سمير أمين: حوار الدولة و الدين (بالاشتراك مع "برهان غليون")، المركز الثقافى العربى، (1996). 31 – 32.

[13]تعريف الباحث: حسين بن شارف. مرجع سبق ذكره.

[14]تعريف الباحث: حسين بن شارف. مرجع سبق ذكره.

[15] تعريف الباحث: حسين بن شارف. مرجع سبق ذكره.

[16] تعريف الباحث: حسين بن شارف. مرجع سبق ذكره.

[17] GELLNER Ernest : ((Nations et Nationalisme)), traduit de l'Anglais par : ″Bénédicte Pineau″, editions Payot & Rivages, bibliothèque historique : Payot, France, (1999)..238 – 211

[18]سمير أمين: ما بعد الرأسمالية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، (1988). 77 – 79.

[19]تعريف الباحث: حسين بن شارف. مرجع سبق ذكره.

[20] Ernest Gellner : ((Nations et Nationalisme)), op.cit. 213.

[21]تعريف الباحث: حسين بن شارف. مرجع سبق ذكره.

[22] Ernest Gellner : ((Nations et Nationalisme)), op.cit. 229.

[23]سمير أمين: في مواجهة أزمة عصرنا، دار سينا، الطبعة الأولى، القاهرة، (1996). 87.

[24] Ernest Gellner : ((Nations et Nationalisme)), op.cit. 236.

[25]تعريف الباحث: حسين بن شارف. مرجع سبق ذكره.

[26]تعريف الباحث: حسين بن شارف. مرجع سبق ذكره.

[27]تعريف الباحث: حسين بن شارف. مرجع سبق ذكره.

[28]سمير أمين: في مواجهة أزمة عصرنا، دار سينا، الطبعة الأولى، القاهرة، (1996). 87 – 89.

[29]الزبير عروس و أحمد زايد: النخب الاجتماعية (حالة الجزائر و مصر)، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، (2005). 113 – 115.

[30]الزبير عروس و أحمد زايد: النخب الاجتماعية (حالة الجزائر و مصر)، مرجع سابق. 113.

[31] ; Allemand par : Philippe Fritsch, WEBER Max : La Ville, trad editions : Aubier Montaigne, 1er éd., Paris, (1982). 84 – 85.

[32] WEBER Max : La Science : Profession et Vocation, trad ; Allemand par : Isabelle Kalinowski, edition : AGONE, Paris, (2005). 83 – 87.

[33]عمار بلحسن: أنتلجنتسيا أم مثقفون في الجزائر، دار الحداثة، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، (1986). 89 – 95.

[34]تعريف الباحث: حسين بن شارف. مرجع سبق ذكره.

[35]تعريف الباحث: حسين بن شارف. مرجع سبق ذكره.

[36]تعريف الباحث: حسين بن شارف. مرجع سبق ذكره.

[37]تعريف الباحث: حسين بن شارف. مرجع سبق ذكره.

[38]تعريف الباحث: حسين بن شارف. مرجع سبق ذكره.

[39]تعريف الباحث: حسين بن شارف. مرجع سبق ذكره.

[40]تعريف الباحث: حسين بن شارف. مرجع سبق ذكره.

[41]تعريف الباحث: حسين بن شارف. مرجع سبق ذكره.

[42]تعريف الباحث: حسين بن شارف. مرجع سبق ذكره.

[43]تعريف الباحث: حسين بن شارف. مرجع سبق ذكره.